

الوضع والوضاعون

في الغرب الإسلامي

د. محمد أكجيم

أستاذ الحديث وعلومه، الكلية المتعددة التخصصات، الرشيدية

الافتتاحية

رواة الحديث وضبط أسمائهم وأحوالهم المحددة لمدى صحة رواياتهم، أو ضعفها وبطلانها، الهادف إلى حفظ السنة النبوية الشريفة من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان؛ فبرزت عند علماء المشرق أنواع من التصانيف في أحوال للرواة مخصوصة؛ كالمُدَلِّسِينَ والمُخْتَلِطِينَ والوضاعين...

ولقد كان لعلماء الغرب الإسلامي إسهامهم في هذا الجانب بعدد من المؤلفات، التي أفاد منها العلماء في المشرق؛ كالذهبي (ت784هـ) وابن حجر (ت852هـ)، خاصة ما يتعلق منها بتراجم رواة الحديث في هذا القطر والحكم عليهم جرحاً وتعديلاً.

وبالرغم من أهمية الجهود في هذا القطر؛ إلا أن ثمة جوانب بحثية أخرى، هي بأمس الحاجة إلى إنجازها، وإبرازها وحفظها وتوثيقها؛ تميماً ومواصلة للجهود السابقة.

ومن أهم هذه الجوانب موضوع: «الوضع والوضاعون في الغرب الإسلامي».

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من الجوانب البحثية في علوم الحديث التي أولاهها العلماء عناية واهتماماً، جانب العلم برواة الحديث ورجاله؛ حيث ألفوا فيه تآليف عديدة متنوعة، عامة وخاصة:

عامة: تتناول الرواة بمختلف طبقاتهم ومختلف أحوالهم؛ كطبقات ابن سعد (ت230هـ) والتاريخ الكبير للبخاري (ت256هـ)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت327هـ).

وخاصة: تتناول الثقات فقط؛ كالثقات لابن حبان (ت354هـ)، أو تتناول الضعفاء فقط؛ ككتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت365هـ).

وكل عصر ومرحلة يتنبه العلماء فيها إلى جوانب بحثية أخرى؛ مما لها أهميتها في حفظ

مدخل تمهيدي

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

1 - الوضع

أ - لغة : قال ابن فارس: «وضع: الواو والضاد والعين، أصل واحد يدل على الخفض للشيء وحطه»⁽¹⁾.

وقال ابن منظور: «الوضع: ضد الرفع. والوضع أيضا: الموضوع، يقال: وضع الشيء من يده يضعه وضعاً: إذا ألقاه. ووضع الشيء وضعاً: اختلقه»⁽²⁾. والوضع: الإلصاق: يقال: وضع فلان على فلان كذا؛ أي: ألصقه به⁽³⁾.

ب - اصطلاحاً: الكذب المختلق المصنوع على رسول الله ﷺ⁽⁴⁾.

ج - العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

المعاني اللغوية للوضع، حاضرة في المعنى الاصطلاحي للحديث الموضوع.

فالحديث الموضوع منقطع ومطروح، لأنه لا يستحق الرفع، ولا انحطاط رتبة عن الاعتبار والاحتجاج.

وساقط؛ لأنه ساقط من قسم الحديث، فلا يسمى حديثاً إلا بزعم واضعه.

ومختلق؛ لأنه مصنوع لا وجود له في حقيقة الأمر.

والمُصَنَّق؛ لأنه ملصق بالنبي - ﷺ - وليس من كلامه⁽⁵⁾.

2 - الوضاعون: الرواة المنسوبون إلى الكذب على رسول الله ﷺ، حقيقة أو حكماً.

وفي القيد الأخيرين في هذا التعريف، الإشارة إلى تضمّن هذه الدراسة لقسمين من الوضّاعين هما:

القسم الأول: من نسبوا إلى وضع الحديث حقيقة.

القسم الثاني: من نسبوا إلى الكذب فيما له صلة بالحديث من وجوه الكذب؛ كسرقة الحديث⁽⁶⁾، وتركيب المتن على الأسانيد، أو ادعاء الرواية عن من لم يلقوه ولم يُجزهم من الشيوخ، وغير ذلك.

3 - الغرب الإسلامي

المقصود بالغرب الإسلامي في هذه الدراسة هو: ما يشمل ليبيا، وتونس،

(5) انظر بعض هذه الأوجه: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكفائي (1 / 5).

(6) وهي: انتحال راو لحديث أو سماع، أو إضافته لغير راويه عمداً. وهو التعريف الذي خلص إليه الباحث: محمود رشيد في بحثه: «سرقة الحديث» منشور في مجلة: «دراسات علوم الشريعة والقانون» العدد 1، 2011م.

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة: وضع.

(2) لسان العرب، لابن منظور، فصل الواو (8 / 396) فما بعدها.

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر (1 / 124).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص 98)، بإضافة.

والجزائر، والمغرب، وموريتانيا (حاليا) وبلاد
الأندلس (سابقا) إسبانيا (حاليا).

الدراسات السابقة

لم أقف على إنجاز في هذا الموضوع لأحد
من علماء هذا القطر، أو غيرهم، لا قديما ولا
حديثا؛ مما لفت انتباهي وأنهض عزمي لبحثه
وإنجازه.

الدراسات في بعض القضايا ذات الصلة بالموضوع.

- مجموعة من البحوث أفردتها: أحمد بن
محمد بن الصديق الغماري الطنجي (ت
1380هـ)، لبيان الوضع في أحاديث
مخصصة، وهي:

- المُغير على الأحاديث الموضوعة في
الجامع الصغير للسيوطي. طبع بمصر في حياة
المؤلف⁽¹⁾.

- إسعاف المَلْحِين ببيان وضع حديث:
«إذا أَلَفَ القلب الإعراض عن الله ابتلي
بالوقية في الصالحين»، لأحمد بن الصديق⁽²⁾.

- إِيَّاكَ مِنَ الاغترار بحديث: «اعمل
لدنياك»، لأحمد بن الصديق⁽³⁾.

- إبراز الوهم المكنون من كلام ابن
خلدون، لأحمد بن الصديق. طبع في دمشق

1347هـ. يناقش ابن خلدون في رده لأحاديث
«المهدي المنتظر»⁽⁴⁾.

- مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر (في
أول شيء خلقه الله تعالى قبل الأشياء... نور
نيك من نوره....) لعبدالله بن محمد بن
الصديق الغماري (ت 1413هـ)

- أسبقية مادة جسمانيته - ﷺ -
وروحانيته، لعبدالكبير الكتاني (ت 1333هـ)
أثبت فيه أن أسبقية النبوة في الأزل، ليست
أسبقية في الذات والجسم، كما في بعض
الأحاديث الموضوعة⁽⁵⁾.

- الإشادة والإعلان بوضع حديث صلاة
جمعة رمضان، لمحمد بن أحمد بن قدور
الآسفي (ت 1357هـ)⁽⁶⁾.

- الإلمام ببعض أحاديث الحمام، لمحمد
عبدالحى الكتاني (ت 1386هـ)⁽⁷⁾.

- علم تاريخ الرجال في الأندلس وقيمتها
العلمية، لهاشم محمد، مقال في مجلة كلية
العلوم الإسلامية، العراق، المجلد السادس،
العدد: 12، 1433هـ.

- الجرح والتعديل في المدرسة المغربية
للحديث، لإبراهيم بن الصديق.

(4) المصدر نفسه (1/ 89).

(5) تراث المغاربة، لعبدالله التليدي (ص 87) رقم
256.

(6) معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى، لعبد
العزیز بن عبدالله (ص 184).

(7) فهرس الفهارس، لمحمد عبدالحى الكتاني
(1/ 29).

(1) البحر العميق في مرويات ابن الصديق، لأحمد بن
الصديق (1/ 95).

(2) المصدر نفسه (1/ 95).

(3) المصدر نفسه (1/ 92).

- طبقات علماء إفريقية، لابن حارث الخشني (ت 361هـ)

- أخبار الفقهاء والمحدثين؛ لابن حارث الخشني.

- تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبدالله بن محمد، المعروف بابن القُرَظي (ت: 403هـ)

- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبدالله الحميدي (ت 488هـ)

- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت 542هـ)

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض اليعصب (ت 544هـ)

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ت 578هـ).

- التكملة لكتاب الصلة، لمحمد بن عبدالله القُضاعي البُلَنسي، المعروف بابن الأَبَر (ت 658هـ)

- صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت 708هـ)

- بغية المُلْتَمَس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيى الضَّبِّي (ت 599هـ)

- الشُّفا في تمييز الثقات من الضعفاء، لابن الأَبَر. جعله خاصا بالرواة الأندلسيين (مفقود)⁽¹⁾.

(1) الذيل والتكملة، لابن عبدالملك المراكشي (281/4).

- مدرسة الحديث بالأندلس، لمصطفى حميداتو.

- تاريخ علوم الحديث في المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد أباه.

- الوضع في الحديث النبوي وجهود علماء تونس في مقاومته، لعلي بن أحمد العلامي التونسي.

- فضائل إفريقية في الآثار والأحاديث الموضوعية، لمحمد العروسي.

مظان الموضوع ومصادره المطبوعة والمفقودة

1 - المصنفات في الرجال عامة، وفي المواضيع والموضوعات خاصة؛ من تأليف العلماء المشاركة، ومنها ما تقدمت الإشارة إليها في مفتتح هذه المقدمة.

2 - مصنفات علماء الغرب الإسلامي في رواة الحديث عموما، وفي القطر المغاربي خصوصا.

ومعظم هذه المصنفات محفوظة ومطبوع، وقليل منها في عداد المفقود، وفيما يلي عرضها حسب وفيات مؤلفيها رحمهم الله ورحمنا أجمعين:

- طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، لأبي العرب التميمي المغربي الإفريقي (ت 333هـ).

- تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم، لأبي العرب التميمي (مفقود).

- المبحث الثاني: المنسوبون إلى الكذب
بالعبارات الصريحة المجردة.

- المبحث الثالث: المنسوبون إلى الكذب
بالظن والاحتمال.

- المبحث الرابع: المتهمون بالكذب
المدافع عنهم.
- خاتمة بأهم النتائج.

ب - المنهج

- اقتصرنا في تراجم الرواة على الأهم
الأخص من الكلام بموضوع الدراسة، دون
غيره من الجوانب، مع بعض التصرف في
النقول - أحيانا - بغرض الاختصار.

- بعض التراجم لا أجد فيها من الكلام -
ذي الصلة بالموضوع - إلا القليل، فأقتصر
عليه.

- حرصت على الرجوع إلى المصادر
الأصيلة للنقول، إلا حيث يتعذر الوصول
إليها.

- راعيت في عرض النقول الأقدم فالأقدم
من قائلها، إلا حيث يتطلب البناء العلمي
تقديم بعضها على بعض بعكس ذلك.

- شكلت ما أراه يُشكل من الكلمات، إلا ما
تعذر الوقوف على مصدر لضبطه.

- جريت في عرض الرواة في مباحث
الدراسة على سنوات وفياتهم، إلا من تعذر
الوقوف على تواريخهم فيها، فقد جعلتهم في
آخر الذكر.

- كتاب التاريخ، لأبي جعفر ابن صابر
المالقي (ت 662هـ). (مفقود)

3 - البحوث والدراسات المتقدمة في بعض
القضايا، ذات الصلة بالموضوع.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية أفراد هذا الموضوع بالدراسة
في:

- جمع المتفرق من أسماء الوضاعين
ورواياتهم في الغرب الإسلامي، وتمييزهم عن
غيرهم من الثقات والضعفاء، وتسهيل الوقوف
عليهم وعلى رواياتهم الموضوعية.

- الكشف عن حالة الوضع والوضاعين في
هذا القطر، وتقييمها ومقارنتها بالوضع في
المشرق، في ضوء الأسباب والملابسات.

- حفظ السنة الشريفة من أن ينسب إليها ما
ليس منها من كذب الكاذبين، وافتراءات
المفترين.

خطة الدراسة ومنهجها

أ - الخطة

بعد جمع المادة العلمية لهذا الموضوع
وفحصها، تحصيل تصنيفها - بعد المدخل
التمهيدي - إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: المنسوبون إلى الكذب
بعبارات المبالغة والتأكيد، وما في حكمها.

المبحث الأول: المنسوبون إلى الكذب بعبارات المبالغة والتأكيد، وما في حكمها

1 - أصبغ بن خليل القرطبي (ت 273هـ)

ترجمه الخُشَنِي (ت 361هـ) ⁽¹⁾ فقال: «من كبار فقهاء قرطبة، متهم بالكذب، كان معاديا للأئثار، ليس له معرفة بالحديث، شديد التعصب لرأي مالك وأصحابه. وهو القائل: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة».

وقال أيضا: بلغ من مخالفته لبقِي بن مَحَلَّد القرطبي (ت 276هـ) أنه افتعل حديثا مكذوبا لا أصل له، في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام. رواه بسنده عن الغازي بن قيس، عن سلمة بن وَرْدان، عن ابن شهاب، عن الربيع بن خُثَيْم، عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر وعمر ثنتي عشرة سنة وخمسة أشهر، وخلف عثمان ثنتي عشرة سنة، وخلف علي بالكوفة خمس سنين، فلم يرفع أحد منهم يديه إلا في تكبيرة الافتتاح وحدها» ⁽²⁾.

وكشف القاضي عياض (ت 544هـ) الاختلاق في هذه الرواية من وجوه فقال: «فوقع في خطأ عظيم بين [من وجوه]:

- منها: أن سلمة بن وردان لم يرو عن الزهري.

- ومنها: أن الزهري لم يرو عن الربيع بن خُثَيْم ولا رآه.

- ومنها: قوله عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «صليت خلف علي بالكوفة خمس سنين» وقد مات ابن مسعود في خلافة عثمان بالإجماع» ⁽³⁾.

- زاد ابن حجر: «ومنها: أنه ما صلى خلف عمر وعثمان إلا قليلا؛ لأنه كان في غالب دولتيهما بالكوفة؛ فهذا من وضع أصبغ» ⁽⁴⁾.

2 - فرات بن محمد بن فرات العبدي القيرواني (ت 292هـ)

ترجمه ابن عذاري (ت 695هـ) ضمن حوادث: سنة 292هـ فقال: «وفيها مات أبو سهل فرات بن محمد العبدي الفقيه، سمع من رؤساء أصحاب مالك، وله لسان طويل ومعرفة بالأنساب، وكان أعلم الناس بالناس وأوقع الناس في الناس، حتى نُسب إلى الكذب» ⁽⁵⁾.

وترجمه ابن حجر (ت 852هـ) بقوله: «كان ضعيفا متهما بالكذب أو معروفًا به» ⁽⁶⁾.

(1) انظر ترجمته: ترتيب المدارك، للقاضي عياض (267/6). وبغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر الضبي (71/1).
(2) أخبار الفقهاء والمحدثين، للخشني ص 24 فما بعدها.
(3) ترتيب المدارك، للقاضي عياض (449/1).
(4) لسان الميزان، لابن حجر (459، 458).
(5) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري (139/1).
(6) لسان الميزان (432/4).

وقال الذهبي (ت 748هـ): «هالك كان يضع الحديث»⁽⁷⁾.

ونبه ابن العجمي (ت 841هـ) على تشارك عدد من الأفراد في هذا الاسم، وفيهم ثقات، فقال:

«تنبيه: فيهم محمد بن الوليد الزبيدي، ثقة. وفيهم محمد بن الوليد البصري، من ولد بسر بن أرطاة، ثقة.

ومحمد بن الوليد بن هبيرة، ثقة.

ومحمد بن الوليد الأسدي، وثق.

ومحمد بن الوليد الفحام، ثقة.

ومحمد بن عبد الوليد الشكري، وهو محمد بن عمر بن الوليد، كذبه مالك.

ومحمد بن الوليد بن نويفع المدني، وفيه كلام للدارقطني؛ فقال: يعتبر به.

ثم ختم بقوله: وفيهم غير من ذكرت، ولكن ليس فيهم أحد اتهم بالوضع سوى من ذكرته، والله أعلم»⁽⁸⁾.

(7) المغني في الضعفاء (200/1)، وميزان الاعتدال (60/4). كلاهما للذهبي.

(8) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي (ص 251). انظر ترجمة محمد بن عمر بن الوليد، لسان الميزان (5/320، 319 و5/419) حيث نسب التأكيد للأزدي بقوله: محمد بن الوليد الشكري عن مالك، كذبه الأزدي، وهو محمد بن عمر بن الوليد.

روى عنه أبو العرب التميمي (ت 333هـ)⁽¹⁾ في فضل إفريقية: أحاديث موضوعة⁽²⁾.

3- محمد بن الوليد بن محمد أبو عبد الله القرطبي (ت 309هـ)

ترجمه ابن الفَرَضِي (ت 403هـ)⁽³⁾ ناقلا عن أحمد بن عبد البر (ت 338هـ)⁽⁴⁾ نسبته إلى الوضع بقوله: «كان يضع الأحاديث ويكذب على رسول الله - ﷺ - صح ذلك عندي في غير ما حديث».

وعن خالد بن سعد (ت 352هـ)⁽⁵⁾ أيضا قال: «محمد بن وليد كذاب»⁽⁶⁾.

(1) ترجمه الخشني بقوله: «كان يغلب عليه الرواية والجمع ومعرفة الأخبار» انظر: طبقات علماء إفريقية للخشني، ترجمة 24 (ص 42)، وترجمه الشنتريني في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (2/945)، والقاضي عياض في ترتيب المدارك (5/323، 324)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (3/71).

(2) انظر مقدمة كتابه: طبقات علماء إفريقية. وكتاب فضائل إفريقية في الآثار والأحاديث الموضوعة، محمد العروسي.

(3) انظر ترجمته: جذوة المقتبس، للحميدي (ص 254)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (13/5) حيث وصفه بقوله: «الإمام الحافظ، البارع الثقة».

(4) هو أحمد بن محمد بن عبد البر، كما صرح به ابن الفرضي في مقدمة كتابه: تاريخ علماء الأندلس. انظر ترجمته في الكتاب نفسه (1/50، 51). له كتاب: تاريخ فقهاء الأندلس، لا يعلم مطبوعا، أفاد منه ابن الفرضي في تاريخه.

(5) انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (1/154، 156). له كتاب في رجال الأندلس، لا يعلم مطبوعا، أفاد منه الفرضي في تاريخه.

(6) تاريخ ابن الفرضي (2/33).

4- عثمان بن خطاب بن عبدالله، أبو عمرو البلوي، الأشج أبو الدنيا المغربي (ت 327هـ) ترجمه ابن حجر (ت 852هـ) في الإصابة فقال: «اختلف في اسمه، والأشهر أنه عثمان، وقيل: علي. وقيل: غير ذلك»⁽¹⁾. وترجمه الخطيب البغدادي (ت 463هـ) فقال: «كان يروي عن علي بن أبي طالب، روى عنه أبو بكر المفيد»⁽²⁾، وغيره. والعلماء من أهل النقل لا يثبتون قوله، ولا يحتجون بحديثه»⁽³⁾.

وترجمه الذهبي بقوله: «حدث بقله حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك وكذبه النقاد».

ونقل عن المفيد أنه سمعه يقول: «ولدت في خلافة الصديق، وأخذت لعلي بركاب بعلته أيام صفين، وذكر قصة طويلة»⁽⁴⁾.

وأورد من أسمعته المفيد عنه حديث: سمعت عليا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يقول: لما نزلت ﴿وَتَعِيَهَا ذُنُّ وَاعِيَةٍ﴾ [الحاقة، من الآية 12] قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سألت الله أن يجعلها لك يا علي»⁽⁵⁾.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (376/1).

(2) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال (4/211).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (13/184).

(4) ميزان الاعتدال (3/33).

(5) لسان الميزان (4/75).

وترجمه العراقي (ت 806هـ) بقوله: كذاب دجال. وأورد عن ابن الطحان⁽⁶⁾ ادعاءه السماع من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لحديث: «من كذب علي متعمدا دخل النار»⁽⁷⁾.

وأورد له ابن عراق الكِنَافِي (ت 963هـ) حديث: «هدية المعلمين، وكرامة العلماء، وحب أصحابي من أفعال الأنبياء معقبا بقوله: «والبلاء فيه من علي بن عثمان المغربي الأشج، المكني بأبي الدنيا الكذاب المشهور. والله أعلم»⁽⁸⁾.

تنبيه: جدير بالبيان والتنبيه في هذا المقام، على أن هذا الراوي المترجم (الأشج أبو الدنيا المغربي) يشبهه راو آخر في الاسم والكنية، وحلقة في النسب، وكذا في نسبته إلى الوضع بعبارات المبالغة والتأكيد أيضا، وهو:

(6) هو إسماعيل بن إسحاق، أبو القاسم، المعروف بابن الطحان (ت 484هـ). عالم بالأنار والسنن، حافظ للحديث، وأسماء الرجال، وأخبار المحدثين. أفاد منه ابن الفرضي بواسطة خالد بن سعد كما صرح به في مقدمة تاريخه. له كتاب: تاريخ علماء مصر، مطبوع. انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (1/82، 81).

(7) ذيل ميزان الاعتدال، لعبد الرحيم العراقي (ص 160). انظر: تاريخ علماء مصر (ص 86). والحديث صحيح أخرجه البخاري في مواضع منها برقم 107 وأخرجه مسلم برقم 03. وإنما الكذب هنا من جهة ادعاء علي بن عثمان سماعه من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فليُنْتَبَه.

(8) تنزيه الشريعة المرفوعة (1/40، 275).

وبدليل أفراد كل منهما بالترجمة، وذكر تاريخ وفاة الأول منهما دون الثاني. والله تعالى أعلم.

5 - محمد بن عيسى بن رفاعة الحَوْلاني، أبو عبدالله، من أهل رِيَّه (بالأندلس)⁽¹⁰⁾ المعروف بالقَلَّاس (ت 337هـ)

ترجمه ابن الفرضي بقوله: « كان يُنسب إلى الكذب ».

وأورد أخبارا في تثبيت الكذب عليه فقال أيضا: « قال لي محمد بن أحمد⁽¹¹⁾: هو كذاب، رحلت إليه من قرطبة، ورحل معي أبو جعفر [أحمد بن عون الله (ت 378هـ)]⁽¹²⁾ فذهبنا إلى أن نقرأ عليه كتب أبي عبيد، وكان يزعم أنه سمعها من علي بن عبدالعزيز، فأخرج إلينا كتبنا انتسخها بالأندلس في رَقٍّ، فسألناه عن أصول الكاغد التي سمع فيها، فحكى أن ماء البحر وصل إليها وتشرم بعضها، فقلها وقابلها، فقبلنا ذلك منه.

وكان أبو جعفر يسأله عن العوالي من الحديث، فلما استقدم إلى قرطبة أخرج كتابا مختلفا من حديث سفيان بن عيينة، جُلِّه: سفيان عن الزهري، عن أنس عن النبي ﷺ.

(10) انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (3/ 116).
(11) هو: محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي (ت 380هـ) كما صرح به ابن الفرضي في مقدمة تاريخه. انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (93، 95/ 2).

(12) انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (1/ 67، 68) حيث صرح بالإفادة منه.

عثمان بن عبدالله، أبو عمرو الشامي الأموي⁽¹⁾؛ هكذا نسبته الخطيب البغدادي (ت 436هـ)⁽²⁾، وابن الجوزي (ت 594هـ)⁽³⁾، والذهبي (ت 784هـ)⁽⁴⁾، وابن حجر (ت 852هـ)⁽⁵⁾.

وزاد ابن حبان (ت 354هـ) نسبته إلى المغرب⁽⁶⁾، وتبعه الحاكم (ت 405هـ)⁽⁷⁾، والقيسّراني (ت 507هـ)⁽⁸⁾، والجورقاني (ت 543هـ)⁽⁹⁾. والظاهر أن نسبته إلى المغرب نتيجة الوهم والخلط بينه وبين شبيهه الأشج المغربي؛ بدليل اختلاف الأحاديث الموضوعة المنسوبة لكل منهما، واختلاف الأسانيد فيها،

(1) علّق ابن حجر على الجمع والتفريق بين النسبتين في ترجمة هذا الراوي فقال: «فرّق الخطيب وابن الجوزي بين الشامي وبين الأموي، وجمعهما الذهبي فأصاب. انظر: لسان الميزان (4/ 147).

وفي بعض المصنفات القرشي أيضا.

(2) انظر: تاريخ بغداد (13/ 160).

(3) انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (2/ 170).

(4) انظر: ميزان الاعتدال (3/ 41).

(5) انظر: . انظر: لسان الميزان (4/ 147).

(6) انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان (2/ 102).

(7) انظر: المدخل إلى الصحيح، لأبي عبدالله الحاكم (ص 166).

(8) انظر: تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان) لابن القيسّراني (ص 223).

(9) انظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (1/ 146، 147).

وليس لسفيان عن الزهري، عن أنس من «المسند» إلا ستة أحاديث أو سبعة.

واجتمع به أبو جعفر فأخرجه وقال له: هذا من ذلك العالي الذي كنت تسألني عنه بريء؟ أو كما قال. فافتضح في هذا الكتاب، وشهر بالكذب. وكان محمد بن يحيى (ت 394هـ)⁽¹⁾، وأحمد بن عون الله قد أسقطا روايتهما عنه.

يقول ابن الفرضي: «وَوَقَّفتُ أبا محمد عبدالله بن محمد بن علي⁽²⁾ على أمر هذا الكتاب الذي أظهر محمد بن عيسى من حديث سفيان، فعرفه، وقال لي: كان يكذب»⁽³⁾.

وقال ابن حجر: «وممن وصفه بالكذب: أبو جعفر ابن صابر المالقي (ت 662هـ) في تاريخه»⁽⁴⁾.

(1) هو محمد بن يحيى بن زكرياء بن يحيى التميمي القرطبي المعروف بابن رطال (ت 394هـ) انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (2/ 109، 107).

(2) هو عبدالله بن محمد اللخمي، المعروف بابن الباجي (ت 378هـ) انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (1/ 281، 280).

(3) تاريخ ابن الفرضي (2/ 58، 57).

(4) لسان الميزان (5/ 334). وأبو جعفر ابن صابر ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (4/ 156، 157) ضمن ترجمته لرشيد الدين يحيى بن علي، عقب إيراده لتاريخ وفاته بقوله: «وتوفي بمصر في ثاني جمادى الأولى سنة اثنتين وستين وستمائة. وفيها توفي المحدث الرحال المتقن؛ ضياء الدين أبو

6- سعيد بن حمدون بن محمد، أبو عثمان القرطبي (ت 378هـ)

ترجمه ابن الفرضي فقال: «سمع معنا من أكثر شيوخنا، ولم يكن له نفاذ في شيء من العلم، وكان شديد الإيذاء بلسانه؛ بذيثا ثلابة، يتوقاه الناس على أعراضهم»⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر: «تكلّموا فيه، فكانت العامة تسميه دَجّال الفقهاء»⁽⁶⁾.

7- محمد بن عبدالله بن عبدالمؤمن، القرطبي (ت 386هـ)

ترجمه ابن الفرضي بقوله: «كان شيخا تائها، لا معرفة عنده، وقد كتب عنه قوم حدّثهم عن جدّه، ولو أراد أن يحدثهم عن نوح -عليه السلام- لفعل، وكان معلما. وهو حفيد أصبغ بن مالك؛ ابن ابنه. كانت عنده أصول جده أصبغ، وكان يدّعي سماعها منه»⁽⁷⁾.

8- محمد بن مُنْبِه الأندلسي (ت 388هـ)

ترجمه ابن الفرضي فقال: «كان من أكذب الناس. سمعت أبا سليمان، عبدالسلام بن

جعفر أحمد بن محمد بن صابر القيسي المالكي، عن سبع وثلاثين سنة» اه. ولم أقف له على ترجمة مستقلة.

(5) تاريخ ابن الفرضي (1/ 207).

(6) لسان الميزان (3/ 26).

(7) تاريخ ابن الفرضي (2/ 101).

يُلْحَق سَمَاعَاتِهِ⁽⁶⁾. وقال: سألت أبا منصور ابن خيرون (ت 539 هـ)⁽⁷⁾ عنه، فأساء القول فيه. وحكى عن ابن خيرون قوله أيضاً: «نهاني عمي أبو الفضل عن القراءة على السَّرْقُطِي، وقال: كان فيه تساهل في دينه»⁽⁸⁾.

11 - عمر بن محمد بن أحمد التُّجِيجِي، أبو حفص وأبو الخطاب البَيْرَاقِي الفَاسِي (ت 6 هـ)

ترجمه ابن عبد الملك (ت 703 هـ)⁽⁹⁾ فقال: «كان كذاباً خبيثاً، مزوراً خطوط الشيوخ لنفسه ولأبيه، ولغيرهما، وقت له من ذلك على فضائح، نسأل الله العصمة من مواقعة أمثالها»⁽¹⁰⁾.

12 - محمد بن المَفَرِّج بن إبراهيم، أبو عبد الله المقرئ، من أهل بَطْلَيْوس (ت 944 هـ)

ترجمه ابن بشكوال (ت 578 هـ)⁽¹¹⁾ بقوله: «روى عن عمرو المقرئ فيما كان يزعم. وذكر

(6) أصل الكلام عند ابن السمعاني في ذيله عن ابن ناصر (مفقود) وعنه نقل الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 195). وابن حجر مصرحاً بالنقل عنه في لسان الميزان (3/ 75، 76). ومعنى: «يُلْحَق سَمَاعَاتِهِ»: يضيف اسمه في كتب الأسمعة التي لم يسمعهها. (7) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (14/ 476). (8) نقله ابن حجر في لسان الميزان (3/ 75، 76). (9) انظر ترجمته: تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن المالقي (ص 130).

(10) الذيل والتكملة (5/ 101). (11) هو الإمام العالم الحافظ، الناقد الموجود، محدث الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك،

السَّمَح الشافعي⁽¹⁾ يذكر عنه أنواعاً من الكذب، وكان جاوره أيام سكناه بمدينة الزهراء⁽²⁾.

وترجمه ابن حجر ناقلاً عن ابن صابر المالقي قوله: «حدث بحكايات، وكان كذاباً»⁽³⁾.

9 - عثمان بن محمد بن يوسف الأزدي، أبو الأصبع القرطبي (توفي قبل سنة 403 هـ)

ترجمه ابن الفرضي بقوله: «كان كذاباً، أخبرني بذلك من أثق به؛ ممن وقف على كذبه، وما كان يستأهل أن يحدث عنه، كان يغلب عليه التنجيم، له كتاب في فقهاء الأندلس، وكان يزعم أنه سمع من محمد بن وضاح»⁽⁴⁾.

10 - سليمان بن أحمد أبو الربيع، السَّرْقُطِي الأندلسي (ت 496 هـ)

ترجمه ابن حجر ناقلاً عن ابن السمعاني (ت 562 هـ)⁽⁵⁾ قوله: «روى عن أبي العلاء الواسطي وغيره، كذاب. قال ابن ناصر: كان

(1) انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (1/ 332).

(2) المصدر نفسه (2/ 103). ومدينة الزهراء، مدينة صغيرة قرب قرطبة بالأندلس. انظر معجم البلدان (3/ 161).

(3) لسان الميزان (6/ 240).

(4) تاريخ ابن الفرضي (1/ 349). انظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (6/ 270).

(5) هو العلامة المحدث، أبو المظفر عبد الرحيم، ابن الحافظ الكبير، أبي سعد عبد الكريم ابن السمعاني، المروزي الشافعي. له كتب منها: كتاب الأنساب. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (16/ 115، 116).

أن له رحلة إلى المشرق، روى فيها عن أبي علي الأهوازي المقرئ وغيره. وكان يكذب فيما ذكره في ذلك كله، وقد وقف على ذلك أصحابنا وأنكروا ما ذكره⁽¹⁾.

13 - جبرون بن واقد، أبو عباد الإفريقي .

ترجمه ابن عدي (ت 365هـ)، وذكر له حديثين هما:

حديث: «كلام الله ينسخ كلامي، وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً».

وحديث: «أبو بكر وعمر خير الأولين، وخير الآخرين، وخير أهل السماوات وخير أهل الأرض، إلا النبيين والمرسلين». ثم عقب قائلاً: «لا أعرف له غير هذين الحديثين، ولا أعلم يرويهما عنه غير محمد بن داود القنطري، وهما منكران»⁽²⁾.

وأكد ابن حجر كلام ابن عدي، مصرحاً بحكمه بالوضع على الحديثين فقال: «الحديثان تفرد بهما القنطري، وهما موضوعان، والله أعلم».

المعروف بابن بشكوال، له كتاب «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، وعلمائهم، ومحدثيهم، وفقهائهم، وأدبائهم» مطبوع. انظر ترجمته سير أعلام النبلاء (15/338، 340).

(1) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (1/533).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (2/442، 443).

وأغلظ القول في ابن واقد فقال: «متهم؛ روى بقلة حياء عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً»⁽³⁾.

**المبحث الثاني: المنسوبون إلى الكذب
بالعبارات الصريحة المجردة**

14 - علي بن عبد القادر بن أبي شَيْبَةَ، أبو الحسن الكَلَّاعي الإشبيلي (ت 325هـ)

ترجمه ابن الفرضي فقال: «حدثني عنه أبو محمد الباجي وقال لي: كان يكذب»⁽⁴⁾.

15 - عبدالله بن محمد بن زياد، أبو محمد القرطبي؛ المعروف بابن البخيمي (ت 386هـ) ترجمه ابن الفرضي فقال: «سمع الناس منه كثيراً، وكان أحمد بن عبدالله بن عبد البصير (ت 388هـ)⁽⁵⁾ يدفعه عن السماع من قاسم، وينسبه إلى الكذب»⁽⁶⁾.

16 - علي بن معاذ بن سَمْعَان، أبو الحسن من أهل بَجَانَةَ⁽⁷⁾ (ت 389هـ)

قال ابن الفرضي في ترجمته: «كان فصيحاً شاعراً، عالماً بالنسب، طويل اللسان مفوَّهاً، كثير الأذى. سمع الناس منه ببجانة وقرطبة،

(3) لسان الميزان (2/94). ولم أقف على تاريخ وفاته.

(4) تاريخ ابن الفرضي (1/356، 357).

(5) انظر ترجمته: تاريخ ابن الفرضي (1/70).

(6) المصدر نفسه (1/287).

(7) بالفتح ثم التشديد، وألف، ونون: مدينة بالأندلس. انظر: معجم البلدان (1/339).

حديث: «من أكل طعاما وغيره ينظر إليه فلم يطعمه، أصابه داء يقال له النفس». قال مالك: هو داء لا دواء له». ثم عقب بقوله: «هذا كذب على مالك»⁽⁶⁾.

ورجح الحمل عليه في حديث: «لما خلق الله الجنة حَفَّها بالريحان، وحف الريحان بالحناء، وإن المختضب بالحناء لتصلَّى عليه ملائكة السماء» حيث قال: «فعله الذي اختلقه»⁽⁷⁾.

وعلق ابن العجمي على كلام الذهبي بقوله موضعا: «فظاهر عبارة الذهبي أن المختلق ابن حُشَيْش والله أعلم»⁽⁸⁾.

وقال ابن عراق الكِنَاني: «اتهمه أبو سعيد النقاش بالوضع»⁽⁹⁾.

ومع نسبة الذهبي لابن خشيش إلى المغرب بالظن والاحتمال، فالظاهر أنه مغربي؛ حيث نسبته ابن يونس في تاريخه فقال: «من موالي أهل إفريقية»⁽¹⁰⁾.

وسمعت أنا منه، وكان يكذب، وقفت على ذلك منه وعلمته»⁽¹⁾.

17 - محمد بن عبد الواحد، أبو عامر الأندلسي. (من ذرية عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان). ترجمه ابن حجر ناقلا عن أبي محمد ابن صابر (ت 501 هـ)⁽²⁾ قوله: «قدم للحج وكان طبيا، يدَّعي أكثر مما يحسن، ويكذب فيما يخطيء»⁽³⁾.

المبحث الثالث: المنسوبون إلى الكذب بالظن والاحتمال

18 - يحيى بن محمد بن حُشَيْش⁽⁴⁾، أبو زكريا (توفي بعد سنة 280 هـ)

أورد له الدارقطني في غرائب حديث: «لُعنت القَدَرِيَّة والمُرَجَّة على لسان اثنين وسبعين نبيا؛ أولهم نوح وآخرهم محمد». ثم قال: هذا إسناد مغربي ورجاله مجهولون، ولا يصح... ويحيى هالك»⁽⁵⁾.

وترجمه الذهبي فقال: «أظنه مغربيا صاحب مناكير، روى عن أهل القيروان»، وذكر له

(6) المصدر نفسه (4/ 408).

(7) ميزان الاعتدال (2/ 159) في ترجمة سعيد بن معن.

(8) الكشف الحثيث (ص 281).

(9) تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 128). وللنقاش

(ت 414 هـ) كتاب في الموضوعات مفقود. نقل منه الكِنَاني وغيره.

(10) تاريخ ابن يونس (2/ 255). انظر ترجمته الأعلام

للزركلي (3/ 294)، باسم: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي.

(1) تاريخ ابن الفرضي (1/ 360).

(2) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (34/ 158، 157).

(3) لسان الميزان (5/ 268).

(4) بضم الخاء المعجمة، ويشين معجمة مكررة، مصغر. انظر: الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (3/ 150).

(5) انظر: ميزان الاعتدال (8/ 45 و 8/ 167).

22 - حاتم بن عثمان المعافري، أبو عثمان الإفريقي.

نسبه أبو العرب التميمي⁽⁵⁾ إلى الإغراب في الرواية عن مالك فقال: «كان يُغرب عن مالك بأحاديث لا يرويها غيره»⁽⁶⁾.

ونقل ابن حجر كلام أبي العرب، ثم أعقبه بشاهدين عليه فقال: «فمن الأباطيل التي زعم أن مالكا حَدَّثَ بها:

حديث: «باب من العلم نتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة».

وحديث: «إذا جاء الموت طالب العلم ومات على حاله، فهو شهيد»⁽⁷⁾.

23 - أبو عبد الله مُعَمَّر: رجل مغربي ادعى أنه صافح النبي - ﷺ - وأنه دعا له فقال له: «عمر ك الله يا معمر، فعاش أربعمئة سنة».

ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، والإصابة⁽⁸⁾. ولم أقف عليه عند غيره.

(5) يُتَبَّه إلى أن «التميمي» تصحفت في «لسان الميزان» إلى «الصقلي» تارة، وإلى «العقبلي» تارة أخرى.

(6) نقله ابن حجر في لسان الميزان. ولم أقف عليه في طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب. ولعله في المفقود من كتبه.

(7) لسان الميزان (2/ 146، 145). ولم أقف على تاريخ وفاته.

(8) لسان الميزان (6/ 67، 69). والإصابة في تمييز الصحابة، (6/ 291) - كلاهما لابن حجر العسقلاني.

ولما سيأتي من نسبة أبي عامر العبدري الأندلسي له إلى القيروان، فيما نقله عنه ابن حجر من الكلام في ترجمة عبد الله بن غانم برقم 27، وكذلك نسبه الخطيب البغدادي في ترجمته له⁽¹⁾.

19 - محمد بن محمد الصيرفي الأندلسي (ت 318 هـ)

ترجمه ابن حجر، ناقلا عن أبي جعفر ابن صابر المالقي قوله: «رمي بالكذب»⁽²⁾.

20 - خُلَيْص بن عبد الله، أبو الحسن العبدري البُكَّسي (ت 513 هـ)

ترجمه ابن بشكوال بقوله: «كتب بخطه علما كثيرا، ولم يكن بالضابط لما كتب، وسمع منه جماعة من أصحابنا، وسمعت بعضهم يضعفه، وينسبه إلى الكذب»⁽³⁾.

21 - عُبيد الله بن أحمد الأندلسي.

ترجم له الذهبي فقال: «روى عن الطبراني حديثا كذبا في فضل القراءات، ما رواه الطبراني أصلا»⁽⁴⁾.

(1) تاريخ بغداد (16/ 327).

(2) لسان الميزان / 371.

(3) الصلة، لابن بشكوال (1/ 178).

(4) ميزان الاعتدال (3/ 3) والمغني في الضعفاء (2/ 414). كلاهما للذهبي.

24 - محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله المغربي.

ذكره ابن الجوزي في القصاص والمذكرين⁽¹⁾. ولم أقف على ذكره عند غيره.

25 - أبو جحش المغربي: ترجمه ابن عراق الكنانى بقوله: «متهم أو لا وجود له»⁽²⁾. ولم أقف على ذكره عند غيره.

وأنبه في هذا المقام - أيضا - على أن الجهالة في أسماء بعض المنسوين إلى الوضع، ترجع أحيانا إلى كونهم أشخاصا مختلّفين، لا وجود لهم في الحقيقة، فكما يُكذَّب في اختلاق الأحاديث، كذلك يكذب في اختلاق الأسانيد، وأسماء الرجال فيها. ولا يبعد أن يكون الثلاثة الأواخر في هذا المبحث، أو بعضهم من هذا القبيل.

المبحث الرابع: المتهمون بالكذب المدافع عنهم

26 - عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي (ت 156هـ)

ترجمه ابن حبان بقوله: «يروي الموضوعات عن الثقات، ويدلّس عن محمد بن سعيد المصلوب»⁽³⁾.

وذكر ابن القيسراني حديث: «زَنَ وَأَرْجَحَ...» الحديث. وقال: رواه

عبدالرحمن بن زياد الإفريقي، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، ثم عقب بقوله: والإفريقي كان يروي الموضوعات عن الثقات»⁽⁴⁾.

ودافع عنه أبو العرب فقال: «أنكروا عليه أحاديث، ذكرها البهلول بن راشد (ت 183هـ)⁽⁵⁾. قال: سمعت سفیان الثوري يقول: جاءنا عبدالرحمن بن زياد الإفريقي بستة أحاديث، يرفعها إلى النبي ﷺ، لم أسمع أحدا يرفعها:

حديث: «أمهات الأولاد».

وحديث: «الصُّدائي» حين أذن قبل بلال، فأراد بلال أن يقيم، فقال النبي عليه السلام: «إن أَخَا صُدَاءَ قد أذن، ومن أذن فهو يقيم».

وحديث: «إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة واستوى جالسا، فقد تمت صلاته وإن أحدث».

وحديث: قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لا خير فيمن لم يكن عالما، أو متعلما».

وحديث: قال النبي عليه الصلاة والسلام: «اغد عالما أو متعلما، ولا تكن الثالث فتهلك».

وقول النبي عليه الصلاة والسلام: «العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة».

(1) القصاص والمذكرين، لابن الجوزي (ص 282).

(2) تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 131).

(3) المصدر نفسه (1/ 78).

(4) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص 203).

(5) انظر ترجمته: طبقات علماء إفريقية (1/ 52).

قال أبو العرب: فلهذه الغرائب التي لم يروها غيره، ضعف ابن معين حديثه⁽¹⁾.

ودافع عنه الذهبي فقال: «مشهور جليل، ضعفه ابن معين، والنسائي. وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ووهَّاه أحمد»⁽²⁾.

ودافع عنه ابن الجوزي أيضا فقال: «قال أبو بكر ابن أبي داود⁽³⁾: إنما تكلم الناس في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وضعفه؛ لأنه روى عن مسلم بن يسار فقليل له: أين رأيت مسلم بن يسار؟ فقال بإفريقية. فكذبه الناس فضعفه، وقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط، يعنون البصري، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له: أبو عثمان الطَّنْبُدي، وطنبد بطن من اليمن، وعنه روى، وكان الإفريقي رجلا صالحا»⁽⁴⁾.

27 - عبدالله بن عمر بن غانم، أبو عبد الرحمن، قاضي إفريقية (ت 190 هـ)

ترجمه ابن حبان فقال: «يروي عن مالك ما لم يحدث به مالك قط.

وأورد له عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ - حديث: «الشيخ في بيته كالنبي في قومه» وبالإسناد نفسه حديث: «ما من شجرة أحب إلى الله من الجنَّاء».

(1) المصدر نفسه (1/ 27).

(2) المغني في الضعفاء (2/ 380).

(3) ولد أبي داود صاحب السنن.

(4) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (2/ 94).

ثم عقب بقوله: أخبرنا بالحدثين جميعا علي بن محمد بن حاتم القُومسي، قال: حدثنا عثمان بن محمد خُشيش القيرواني، قال حدثنا عبدالله بن عمر بن غانم، في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد.

يقول: أصون البياض عن ذكرها؛ فكيف الاشتغال بوصفها⁽⁵⁾.

واتهمه ابن القيسراني بالوضع على مالك أيضا بقوله: «كان يضع الحديث على مالك، وله عن مالك نسخة من هذا الضرب»⁽⁶⁾.

ودافع عنه ابن يونس فقال: «كان أحد الثقات الأثبات»⁽⁷⁾.

ودافع عنه الذهبي أيضا فقال: «لعل الآفة في الخبرين من عثمان صاحبه»⁽⁸⁾.

واعتذر ابن حجر عن ابن حبان بقوله: «ولعل ابن حبان ما عرف هذا الرجل؛ لأنه جليل القدر، ثقة لا ريب فيه. ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان ممن هو دونه»⁽⁹⁾.

(5) المجروحين، لابن حبان (2/ 39).

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص 422).

(7) تاريخ ابن يونس (2/ 112، 113).

(8) ميزان الاعتدال (2/ 464).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني

(5/ 332). انظر ترجمته بإسهاب: ترتيب المدارك

(3/ 65 فما بعدها).

رواية ابن غانم، ولا عن ابن غانم إلا من حديث داود، ولا عن داود إلا من رواية يحيى بن محمد بن خشيش القيرواني، وحدث به عن ابن خشيش جماعة⁽⁴⁾.

فظاهر كلام ابن حجر أن الحمل في هذا الحديث على يحيى بن محمد بن خُشَيْش القيرواني، ويترجح بما تقدم في ترجمته من كلام العلماء في الطعن عليه، والله أعلم.

29 - عبد الملك بن حبيب القرطبي الفقيه، (صاحب الواضحة في الفقه) (ت 238هـ)

ترجمه ابن حجر فقال: «كثير الوهم صحفي وقد اتهم⁽⁵⁾. نسبه ابن حزم إلى الكذب... ولم يكن متفناً في الحديث، ويقنع بالمناولة⁽⁶⁾.

ودافع عنه فقال: «لعله كان يحدث من كتب غيره فيغلط. وكان ابن وضاح لا يرضى عن صنيعه في التحمل، ولم يخرج له. كما عيب عليه ادعائه أنه سمع من أسد السنة ابن موسى، وإنما قد أخذ كتبه إجازة أو مناولة. ولم يكن أبو عمر ابن عبد البر أيضاً راضياً عن طريقته في الإسناد⁽⁷⁾.

(4) لسان الميزان (2/ 426).

(5) المغني في الضعفاء (2/ 404).

(6) المناولة هي: أن يدفع الشيخ كتابه للطالب فيقول: هذه روايتي فاروها عني. انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (ص 79).

(7) لسان الميزان (4/ 59، 60).

والأقرب أن ابن خُشَيْش المذكور هنا باسم «عثمان»، هو نفسه «يحيى» الذي سبق الحمل عليه في الرواية عن ابن غانم، في ترجمته المتقدمة برقم: 18، وفي ترجمة داود الإفريقي الموالية.

وهو الأقرب، بدليل أنه لم يذكر بهذا الاسم إلا عند ابن حبان، ومن نقل عنه، حسب اطلاعي، ولا تعرف له ترجمة⁽¹⁾، والله أعلم.

28 - داود بن يحيى الإفريقي (ت 251هـ)

ترجمه ابن يونس فقال: «روى عن عبد الملك بن أبي كريمة، وعبد الله بن عمر بن غانم. ليس بشيء، أحاديثه موضوعة⁽²⁾.

وأورد له ابن حجر عن عبد الله بن عمر بن غانم، عن مالك، عن نافع عن ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مرفوعاً: «من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

ثم عقب بقوله: «قال أبو عامر العبدري⁽³⁾ ومن خطه نقلت: «لا يُحفظ عن مالك إلا من

(1) كذا نقل الكتاني عن العراقي في تخريج الإحياء، في معرض ذكره لعثمان بن خشيش؛ حيث قال: «فإني لم أجد من ترجمه وعرف بحاله» انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 208). بحثت عنه في أصله فلم أقف عليه.

(2) تاريخ ابن يونس المصري (2/ 78).

(3) هو الحافظ أبو عامر بن محمد سعدون بن مُرْجَا العبدري (ت 524هـ) ببغداد. انظر ترجمته: تذكرة الحفاظ للذهبي (4/ 47، 49). والمرجا بضم أوله وفتح الجيم الثقيلة: كثير في الأعلام، ويكتب بالألف فلا يُلبس. انظر: تبصير المنتبه بتحرير المشته، لابن حجر (4/ 1356).

ودافع عنه الذهبي معقبا على كلام ابن حزم بقوله: «إنه أجل من ذلك، لكنه يغلط»⁽¹⁾.

ولخص إبراهيم بن الصديق القول فيه فقال: «إن ابن حبيب ليس بذلك المحدث الذي يقارن بأئمة المغرب؛ كابن وضاح، وبقي بن مخلد، وقاسم بن أصبغ، وأحمد بن خالد، وابن فطيس، والأصيلي، كما يفهم من كلام القاضي عياض، ولا هو بذلك الكذاب المُخْتَلَق؛ كما هو رأي ابن حزم، بل هو في غير علم الحديث، وخاصة الفقه، إمام كبير له خطره ووزنه واعتباره.

أما في علم الحديث والرواية، فالرجل ضعيف جدا، وهو أنسب وصف له بحسب قواعد الاصطلاح، فالذي لا يكون مختصا في فن من الفنون، ومنها الحديث، إذا اقتحم ميدانه أخطأ وغلط وحرف، وأفسد الأسانيد وقلبها، وهذا شأن الضعفاء. أما الكذب فالرجل أجل من ذلك؛ كما قال الذهبي»⁽²⁾.

30 - يحيى بن عمر بن يوسف، أبو زكريا الأندلسي، الفقيه المالكي (ت 289هـ)

«رد دانق على أهله خير من عبادة سبعين سنة». ذكر ابن حجر هذا الكلام، ثم عقب

(1) ميزان الاعتدال (2/ 653).

(2) سير أعلام النبلاء (12/ 102) قال فيه: «كان موصوفا بالحدق في الفقه كبير الشأن بعيد الصيت كثير التصانيف، إلا أنه في باب الرواية ليس بمقتن» اه. انظر: مقالات ومحاضرات في الحديث الشريف وعلومه، لإبراهيم بن الصديق (ص 192).

بقوله: «ما عرفت أصله»⁽³⁾ وعلق عليه الملا القاري (ت 1014هـ) موضحا فقال: «يعني أصل مبناه، وإلا فهو صحيح من جهة معناه؛ فإن رد الحق إلى أهله فرض، وهو أفضل من عبادة سبعين سنة نفلا»⁽⁴⁾.

وعلق السخاوي عليه قائلا: «إنما قاله يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي الفقيه المالكي، حين ليم علي ارتحاله من القيروان إلى قرطبة؛ ليرد دانقا لبقال عليه»⁽⁵⁾.

يعني: أنه كلام أنشأه من عنده، ولم ينسبه إلى النبي ﷺ، وصار الناس - بعد ذلك - يروونه حديثا.

31 - محمد بن محمد، أبو عبدالله الصديقي القرطبي (ت 318هـ)

ترجمه ابن الفرضي فقال: «كان كثير المجالسة لمحمد بن عمر بن لبابة (ت 314هـ)⁽⁶⁾، وكان ابن لبابة يثني عليه. أخبرني بذلك سليمان بن أيوب (ت 377هـ)⁽⁷⁾ وقال لي: كان يكذب. وكان ابن أيمن (ت 330هـ)⁽⁸⁾ يسيء القول فيه»⁽⁹⁾.

(3) لسان الميزان (6/ 271).

(4) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعلي الملا القاري (ص 207).

(5) انظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي (ص 365).

(6) انظر ترجمته: تاريخ الفرضي (2/ 36، 37).

(7) انظر ترجمته: المصدر نفسه (1/ 222).

(8) هو أبو عبدالله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج القرطبي. انظر ترجمته سير أعلام النبلاء (11/ 471).

(9) تاريخ ابن الفرضي (2/ 40).

34- أبو محمد عطية بن سعيد الأندلسي
(ت 408 أو 409هـ)

قال ابن عراق الكناي: «اتهمه ابن الجوزي بسرقة الحديث ووضعه»⁽³⁾.

وترجمه الخطيب البغدادي⁽⁴⁾،
والحميدي⁽⁵⁾، وابن بشكوال⁽⁶⁾، والذهبي
بالثناء عليه⁽⁷⁾.

ولعل ابن عراق الكناي إنما عبر عما فهم أنه
مقصود ابن الجوزي من كلامه: «هذا حديث
مقطوع موضوع أخذ من بين الحاكم⁽⁸⁾ وذي
النون، قد وضعه أو سرقه ممن وضعه.
وإبراهيم بن عبدالله متروك».

قال هذا الكلام عقب خبر: «إذا جمع الله
الأولين والآخرين يوم القيامة ونصب الصراط
على جسر جهنم، لم يَجْزُ أحد إلا من كانت
معه براءة بولاية علي بن أبي طالب عليه
السلام» وفي سنده عطية بن سعيد⁽⁹⁾.

ويبعد أن يكون عطية بن سعيد هو
المقصود، خاصة وأنه لم يرد له ذكر عند ابن

32- سعيد بن جابر بن موسى، الكلاعي
الأندلسي (ت 325هـ وقيل 327هـ)

ترجمه ابن الفريسي فقال: «سمع منه خالد بن
سعد بإشبية، وكان ينسبه إلى الكذب.

وأورد عنه قوله: ذكرت في كتابي مناقب
الناس إلا رجلين: محمد بن وليد، وسعيد بن
جابر؛ فإني أخاف عليهما الكذب، وكانا
كذابين.

ثم عقب عليه مدافعا عن سعيد بن جابر
فقال: «ولم يكن سعيد كما قال خالد، فقد
رأيت كثيرا من أصوله يدل على تحرر في الرواية
وورع في السماع، وكان محمد بن قاسم يثنى
عليه ويصفه بالصدق»⁽¹⁾.

33 - مسلمة بن القاسم، أبو القاسم
القرطبي (ت 353هـ)

ترجمه ابن الفريسي فقال: «جمع حديثا
كثيرا، وكف بصره بعد قدومه من المشرق،
وسمع الناس منه كثيرا، وسمعت من ينسبه إلى
الكذب».

ونقل ما يدفع عنه التهمة بالكذب فقال
أيضا: «سألت محمد بن أحمد بن يحيى
القاضي عنه فقال لي: لم يكن كذابا، ولكن
كان ضعيف العقل»⁽²⁾.

(3) تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 85). ولم أقف على
هذا الكلام صريحا عند ابن الجوزي.

(4) تاريخ بغداد (14/ 275).

(5) جذوة المقتبس (ص 319، 321).

(6) الصلة، لابن بشكوال (1/ 423).

(7) تذكرة الحفاظ، للذهبي (3/ 193، 192).

(8) يقصد الحاكم صاحب المستدرک، وهو مصحف

في بعض النسخ إلى الحكم.

(9) الموضوعات، لابن الجوزي (1/ 399).

(1) تاريخ ابن الفريسي (1/ 198، 197).

(2) المصدر نفسه (2/ 130 فما بعدها).

36 - محمد بن علي بن عبدالله، ابن الشيخ الأموي السبتي (ت 4هـ)

ترجمه ابن حجر فقال: «أحد الفضلاء، روى عن وهب بن ميسرة خبراً موضوعاً في فضل سبته، فأتهم بسببه.

والخبر المذكور مرفوعاً هو: «في الغرب مدينة على مجمع بحري المغرب، وهي مدينة بناها سبت بن سام بن نوح، واشتق لها اسماً من اسمه، فهي سبته، ودعا لها بالبركة والنصر، فلا يريد بها أحد سوءاً أو بأهلها إلا رد الله دائرة السوء عليه»⁽⁵⁾.

واستغرب القاضي عياض رواية ابن الشيخ لهذا الحديث، منوهاً بقدره ومكانته فقال: «سمعت غير واحد من شيوخنا يذكر هذا الخبر من رواية ابن الشيخ، ورواه عنه جماعة من شيوخ بلدنا، ووجدته بخط كبراء منهم، وهو حديث موضوع لا شك فيه، ولم يخرج إلا عن ابن الشيخ، وهو في فضله ودينه وعلمه ممن لا يتهم، لكن لا أدري من أين دخلت عليه فيه الداخلة، والحمل فيه عليه على كل حال»⁽⁶⁾.

37 - محمد بن عبدالرحيم، أبو حامد العنسي الغرناطي (ت 565هـ)

ترجمه ابن عساكر فقال: «كان كثير الدعاوي، فذكر أنه رأى عجائب في بلاد شتى،

الجوزي في كتابه: العلل المتناهية، والضعفاء والمتروكون، ولم أقف عليه عند غيره إلا موثقاً.

وإنما الحمل على إبراهيم بن عبدالله الذي وصفه ابن الجوزي بالترك، ونقل عن الدارقطني اتهامه بالكذب في موضع آخر في كتابه الموضوعات بقوله: «إبراهيم بن عبدالله كذاب يضع الحديث»⁽¹⁾.

وهو المؤكد عند الذهبي في الميزان حيث قال في ترجمة إبراهيم بن عبدالله: «روى عن ذي النون المصري عن مالك خبراً باطلاً»، وهو نفسه الخبر السابق ذكره عن ابن الجوزي⁽²⁾، ووافقه ابن حجر في لسان الميزان⁽³⁾.

35 - يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد الأندلسي، أبو الحسين المقرئ، المعروف بابن البياز (ت 496هـ)

ترجمه ابن بشكوال (ت 578هـ) فقال: «سمعت بعضهم ضعفه، وينسبه إلى الكذب، وادعاء الرواية عن أقوام لم يلقهم، ولا كاتبوه.

ثم عقب مدافعاً بقوله: ويشبه أن يكون ذلك في وقت اختلاطه، والله أعلم؛ لأنه اختلط في آخر عمره»⁽⁴⁾.

(1) الموضوعات، لابن الجوزي (3/ 174).

(2) انظر: ميزان الاعتدال (1/ 44).

(3) لسان الميزان (1/ 75).

(4) الصلة، لابن بشكوال (ص 634). والمغني في الضعفاء (2/ 729).

(5) لسان الميزان (5/ 291).

(6) الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض (ص 117).

والأقرب أن الكلام فيه كلام أقران، جلبه إليه ما كان له من الحظوة لدى الملك الكامل، وتوليه مشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهرة، مع حدّته وكثرة انتقاده لمخالفيه؛ خاصة وقد ألف في فضح الكذابين كتابه: «بيان وضع الوضاعين في رجب»⁽⁶⁾.

39 - محمد بن علي بن محمد، الحاتمي الطائي الأندلسي (ت 638هـ)

ترجمه الذهبي ناقلا عن العز ابن عبد السلام (ت 660هـ)⁽⁷⁾ قوله فيه: «هو شيخ سوء شيعي كذاب». ثم عقب مدافعا بقوله: «وما عندي أن محبى الدين تعمد كذبا، لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فسادا وخيالا

(6) انظره بتحقيق جمال عزون، وقد نقل في مقدمة تحقيقه عن ابن دحية نقولا في ذم الكذب، وضرورة التمييز بين الصحيح والضعيف من الحديث. وألف في الدفاع عنه الدكتور إبراهيم بن الصديق رسالته: حقيقة المحضر المأخوذ بالأندلس ضد الحافظ السبتي أبي الخطاب ابن دحية. وأفرده بالدراسة الباحث أنس وكاك في دراسته بعنوان: «الحافظ أبو الخطاب ابن دحية السبتي وجهوده في الحديث» حيث عقد فيها فصلا في ذكر الطعون الموجهة إلى ابن دحية والجواب عنها (ص 189). (7) هو أبو محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي (ت 660هـ) صاحب كتاب: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، الإمام المحدث الفقيه سلطان العلماء. انظر: المعين في طبقات المحدثين للذهبي (ص 210).

تستحيل في العقل؛ لما يحكى عنه من الكذب»⁽¹⁾.

وترجمه ابن حجر، مدافعا عنه فقال: «كان شيخا فاضلا، صنف كتابا في العجائب التي شاهدها ببلاد العرب. وكان يحكي حكايات من العجائب التي رآها في بلاده، والله أعلم بصحتها، وأما سماعه فصحيح.

وأورد عن أبي يوسف بن أحمد الحافظ (ت 585هـ)⁽²⁾ قوله: بلغني أن أبا القاسم ابن عساكر تكلم في الغرناطي، وما علمته إلا أمينا»⁽³⁾.

38 - عمر بن الحسن، أبو الخطاب الأندلسي، المشهور بابن دحية (ت 636هـ)

ترجمه الذهبي بقوله: «كان معروفاً على كثرة علمه وفضائله بالمجازفة والدعاوى العريضة»⁽⁴⁾.

وترجمه ابن حجر مُسهباً في ترجمته وإيراد النقول عن العلماء في اتهامه بالكذب، بعد وصفه إياه بقوله: «كان من أوعية العلم»⁽⁵⁾.

ويبعد - والله أعلم - أن يكون هذا الطعن وجيهاً في مثل هذا الحافظ الكبير.

- (1) انظر: تاريخ دمشق (54/ 114، 113).
- (2) هو يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي ثم البغدادي أبو يعقوب، صوفي، محدث، حافظ، رحال. انظر: معجم المؤلفين (13/ 269).
- (3) لسان الميزان (5/ 258، 257).
- (4) تذكرة الحفاظ (4/ 143 فما بعدها).
- (5) لسان الميزان (2/ 292 فما بعدها).

وطرف جنون، وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة، فقال أشياء منكراً⁽¹⁾.

40 - إبراهيم بن خلف بن منصور، أبو إسحاق الغساني السَّنْهَوْرِي .

ترجمه الذهبي فقال: «دَجَّال في المغرب، اتهمه أبو الحسن ابن القطان بالمجازفة والكذب»⁽²⁾.

ونقل ابن حجر دفاع ابن عبد الملك عنه بقوله: «ذمه أبو الحسن ابن القطان وغض منه في منقص الأفاضل، وقد نزّهه الله عن كل ما رماه به، وعدّله كل من أخذ عنه، ووثّقوه وصحّحوه نقله»⁽³⁾.

خاتمة بأهم النتائج

تبين من خلال التتبع للوضع والوضاعين في الغرب الإسلامي بهذه الدراسة، أن الوضع في هذا القطر قليل إلى جانب الوضع والوضاعين في المشرق؛ بالعراق (الكوفة والبصرة تحديداً) وبالنظر في عدد الوضعين عند ابن عراق الكناني، نجد أنه يتجاوز الألف وستمائة، ولا

نجد من بينهم إلا النزر اليسير من رواة الحديث بالغرب الإسلامي.

وأحسب أن ذلك راجع إلى أمور ثلاثة هي:

1 - تشدد علماء الغرب الإسلامي في الجرح والتعديل عموماً، وهو ما نتج عنه التوقي من الرواة، مخافة الطعن فيهم.

2 - كون المذهب المالكي المعتمد في الغرب الإسلامي من فترة مبكرة، أقل المذاهب اشتمالاً على أهل البدع، الحاملة لبعض المنتسبين إليها على وضع الأحاديث؛ تأييداً لمذاهبهم.

3 - تأخر ظهور الرواية في الغرب الإسلامي، وتزامنه مع المصنفات؛ حيث أصبح الاعتماد عليها أكثر من الرواية.

- الناظر في تراجم هؤلاء الرواة يجد أنهم قسمان:

القسم الأول: مَنْ نُسبوا إلى وضع الحديث حقيقة.

القسم الثاني: مَنْ نُسبوا إلى الكذب فيما له صلة بالحديث من وجوه الكذب؛ كسرقة الحديث، وتركيب المتن على الأسانيد، أو ادعاء الرواية عن من لم يلقوه ولم يُجزهم من الشيوخ، وغير ذلك.

- بعض هؤلاء الرواة إما مختلف في نسبتهم إلى الغرب الإسلامي، أو أنهم مشاركة وفدوا إلى المغرب، أو أنهم مغاربة أصلاً، ولكن عاشوا حياتهم في المشرق.

(1) ميزان الاعتدال: (3/ 659).

(2) انظر: التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار (1/ 149، 150). وكذلك عبر الذهبي في ميزان الاعتدال (1/ 30) موجزاً مختصراً.

(3) بحث في ذيل التكملة عن هذا الكلام الذي نسبته ابن حجر فلم أقف عليه. انظر: لسان الميزان (1/ 54، 55).

تقويما واستدراكا وتحقيقا، والله تعالى الموفق
الهادي إلى الصواب.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير،
للجورقاني (ت 543 هـ) تحقيق وتعليق:
عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، مؤسسة دار
الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة،
1422 هـ 2002 م.
2. أخبار الفقهاء والمحدثين، لمحمد بن حارث
الخشني (ت 361 هـ) تحقيق: ماريان لويسا أبيلا
ولويس مونيلا، مدريد 1991 م.
3. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني
(ت 852 هـ) تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود
وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، 1415 هـ.
4. أعلام مالقة، أبو عبدالله بن عسكر، وأبو بكر بن
خميس، تقديم وتخريج وتعليق: عبدالله المرابط
الترغي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة
الأولى، 1420 هـ 1999 م.
5. الأعلام، للزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ) دار
العلم للملأين، الطبعة الخامسة عشرة، 2002 م.
6. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين
الصفدي (ت 764 هـ) المحقق: علي أبو زيد، ونيل
أبو عشمه، ومحمد موعد، ومحمود وسالم
محمد. قدم له: مازن عبدالقادر المبارك، دار الفكر
المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة
الأولى، 1418 هـ 1998 م.
7. الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف
في الأسماء والكنى والأنساب، لابن مأكولا

- الرواة المدافع عن اتهامهم بالوضع، منهم
من يُعتد برواياتهم انفراداً؛ حيث إن الحمل
على غيرهم واتهموا خطأً. ومنهم من لا يعتد
برواياتهم إلا متابعة؛ للطعن فيهم بوجوه الطعن
الخفيفة المحتملة. ومنهم من لا تفيد المتابعة
في رواياتهم شيئاً؛ بأن كان الطعن فيهم شديداً،
وإن لم يصل درجة تثبيت الوضع في حقهم.

- جمعت هذه الدراسة عدداً من الروايات
الموضوعة، المنسوبة إلى واضعيها؛ مما له
أهميته في إبرازها وإظهارها، وتعريف
المشتغلين بالحديث بها، وتيسير وتقريب
اطلاعهم عليها.

- بعض الروايات صحيحة في ذاتها،
والكذب المقترن بها هو من جهة ادعاء
سماعها.

- بعض الروايات صحيحة المعنى،
والكذب فيها من جهة نسبتها إلى النبي ﷺ.

- فتحت هذه الدراسة مجالات للبحث في
موضوعات ذات الصلة؛ منها: موضوع:
المضعفون من رواة الحديث في الغرب
الإسلامي، خاصة مع فقدان كتاب ابن الأبار
الذي قيل إنه في تمييز ثقات الأندلسيين عن
ضعفائهم، وقد تجمعت المادة العلمية لهذا
الموضوع أثناء إنجاز هذه الدراسة، وهو قيد
الإعداد للنشر إن شاء الله تعالى، أسأل الله
التوفيق والعون على إتمامه.

- هذا الإنجاز ليس إلا أساساً للحاجة إلى
المزيد من الدراسة والبحث في هذا الموضوع؛

17. تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن علي بن عبد الله المالقي (ت: نحو 792هـ) المحقق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1403هـ 1983م.
18. تبصير المتنبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
19. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان) لابن القيسراني (ت: 507هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ 1994م.
20. تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت: 748هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م.
21. تراث المغاربة، محمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1416هـ 1995م.
22. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (ت: 544هـ) المحقق: جزء 1: ابن تاووت الطنجي، 1965م - جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966 - 1970م - جزء 5: محمد بن شريفة - جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981 - 1983م.
23. التكملة لكتاب الصلاة، لمحمد بن عبد الله القضاعي البكنسي المعروف بابن الأبار (ت: 658هـ) المحقق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، بيروت، 1415هـ 1995م.
24. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية، لابن عراق الكناني (ت: 963هـ) المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد (ت: 475هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ 1990م.
8. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (ت: 544هـ) المحقق: أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1379هـ 1970م.
9. البحر العميق في مرويات ابن الصديق، لأحمد بن الصديق، دار الكتيب، القاهرة، 2007م.
10. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى أبو جعفر الضبي (ت: 599هـ) دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
11. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي (ت: نحو 695هـ) دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
12. تاريخ ابن يونس، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي (ت: 347هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.
13. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت: 463هـ) المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ 2002م.
14. تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت: 571هـ) المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ 1995م.
15. تاريخ علماء الأندلس، لعبد الله بن محمد، المعروف بابن الفرضي (ت: 403هـ) عني بنشره، وصححه ووقف على طبعه: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1408هـ 1988م.
16. تاريخ علماء أهل مصر، لابن الطحان (ت: 484هـ) تحقيق: محمود الحداد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.

34. طبقات علماء إفريقية، لابن حارث الخشني، تحقيق: محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة.

35. طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، لأبي العرب التميمي المغربي الإفريقي (ت 333 هـ) دار الكتاب اللبناني، بيروت.

36. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لمحمد بن أحمد الحسن الحسني الفاسي المكي (ت 832 هـ) المحقق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.

37. الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض (ت 544 هـ) المحقق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1402 هـ 1982 م.

38. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات، لمحمد عبدالحكي الكتاني (ت 1382 هـ) المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1982 م.

39. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر صلاح الدين (ت 764 هـ) المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء: 1 - 1973 م، الجزء: 2، 3، 4 - 1974 م.

40. الفُصَاص والمذكرين، لابن الجوزي (ت 597 هـ) المحقق: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1409 هـ 1988 م.

41. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ) تحقيق: عادل أحمد عبدالوجود، وعلي محمد معوض، وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1997 م.

42. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي، سبط ابن العجمي

الصادق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1399 هـ.

25. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326 هـ.

26. الثقات، لابن حبان البستي (ت 354 هـ) دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن الهند، الطبعة الأولى، 1393 هـ 1973 م.

27. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبدالله الحميدي (ت 488 هـ) الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966 م.

28. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن فرحون البعمرى (ت 799 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.

29. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت 542 هـ) المحقق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

30. ذيل ميزان الاعتدال، لعبدالرحيم العراقي (ت 806 هـ) المحقق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالوجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ 1995 م.

31. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبدالله محمد بن عبدالملك الأنصاري المراكشي (ت 703 هـ) حققة وعلق عليه: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، 2012 م.

32. سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت 748 هـ) دار الحديث، القاهرة، طبعة: 1427 هـ 2006 م.

33. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ت 578 هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1374 هـ 1955 م.

51. معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح (ت 643هـ) المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ 1986م.
52. معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى، لعبد العزيز بن عبدالله، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1405هـ 1985م.
53. المُعين في طبقات المحدثين، للذهبي (ت 748هـ) المحقق: د. همام عبدالرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1404هـ.
54. المُعني في الضعفاء، للذهبي، المحقق: نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر.
55. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لعبدالرحمن السخاوي (ت 902هـ) المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ 1985م.
56. مقالات ومحاضرات في الحديث وعلومه، (المجموعة الأولى) لإبراهيم بن الصديق، دار البشائر الإسلامية، 1423هـ 2002م.
57. الموضوعات، لابن الجوزي (ت 597هـ) تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
58. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- (ت 841هـ) المحقق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ 1987م.
43. لسان العرب، لمحمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي (ت 711هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
44. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) المحقق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، 1390هـ 1971م.
45. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي (ت 354هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
46. المدخل إلى الصحيح، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) المحقق: ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
47. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت 626هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995م.
48. المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي (ت 748هـ) تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، 1408هـ 1988م.
49. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت 1408هـ) مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
50. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني (ت 395هـ) المحقق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ 1979م.